الأمم المتحدة

A/S

Distr.
GENERAL

A/33/386
S/12933
22 November 1978
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة
مجلس الأمن

الجمعية العامة
الدورة الثالثة والثلاثون
البند ٣٠ من جدول الأعمال
الحالة في الشرق الأوسط

مجلس الأمن
السنة الثالثة والثلاثون

رسالة مؤرخة في ٢٢ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٨ موجهة الى
الأمين العام من الممثل الدائم لاسرائيل لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أشير الى الرسالة المؤرخة في ٨ أيلول /سبتمبر ١٩٧٨ والموجهة اليكم من الممثل الدائم للأردن (A/33/233-S/12844) .

لقد لجأ ممثل الأردن مرة أخرى في رسالته تلك الى استخدام كليشيهات من الدعاية العربية عفا عليها الزمن في محاولة منه لاعادة كتابة الحقائق التاريخية المعروفة جيدا عن الصراع العربي الاسرائيلي ولتشويه كل من الحقائق ذات الصلة والقانون المطبق .

فرسالة الممثل الأردني تستشهد بجرأة بقرار الجمعية العامة ١٨١ (د - ٢) المؤرخ في ٢٩ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٤٧ . وقد أغفل في استشهاده ذاك حقيقة ان جميع الدول الأعضاء في الجامعة العربية (بما فيها بلده هو الذى كان يسمي نفسه عندئذ شرق الأردن) رفضت رفضا قاطعا ذلك القرار . وأعلنت الدول العربية رسميا وسجلت موقفها (الجلسة العامة ١٢٨ للجمعية العامة) بأنها تحتفظ لأنفسها بحرية العمل الكاملة ثم شرعت في احباط قرار الجمعية العامة باستخدام القوة بصورة غير مشروعة منذ اللحظة التي أتخذ فيها القرار . ولذلك تقرر في اجتماع لرؤساء وزراء ووزراء خارجية دول الجامعة العربية عقد في القاهرة بين ٨ و ١٧ كانون الأول /ديسمبر ١٩٤٧ أن العرب " مصممون على الدخول في معركة ضد مقرر الأمم المتحدة " وعلى اتخاذ " تدابير حاسمة " للحيلولة دون تنفيذ قرار الجمعية العامة .

وقد وصلت أعمال العنف التي أرتكبت في فلسطين بمساعدة مباشرة من الدول العربية المجاورة أبعادا حدت بلجنة الأمم المتحدة لفلسطين أن تعمد في ١٦ شباط/فبراير ١٩٤٨ ، في تقريرها الخاص الأول الى مجلس الأمن ، الى اخطار المجلس صراحة بأن :

Digitized by UN Library Geneva

" مصالح عربيـــة قوية ، داخل فلسطين وخارجها على السواء ، تتحدى قـرار الجمعية العامة وانها تقوم بجهد متعمد كي تغير بالقوة التسويـــة الـتي يستهدفهـا ".
(S/676 ، الفرع أولا ، الفقرة ٣ جيم)

كذلك أبلغت اللجنة ذاتها الجمعية العامة ، في تقريرها المؤرخ في ١٠ نيسان/ابريل ١٩٤٨ الى الجمعية في دورتها الاستثنائية الثانية ، أن :

" معارضة العرب لخطة الجمعية قد اتخذت شكل جهود منظمة تقوم بها عناصـــر عربية قوية ، داخل فلسطين وخارجها على السواء ، لمنع تنفيذ الخطة ولاحباط أهدافهـا عن طريق التهديدات وأعمال العنف ، بما في ذلك القيام بغارات مسلحة متكررة داخـل الاقليم الفلسطيني " . (A/532 ، الصفحة ١٠)

ومع نهاية الانتداب على فلسطين في ١٤ أيار/مايو ١٩٤٨ اجتازت بصورة غير مشروعة جيوش سبع دول عربية ، بما فيها الفيلق العربي التابع لشرق الأردن ، الحدود الدولية في انتهاك واضح لميثاق الأمم المتحدة . وكانت لدى الحكومات العربية التي أرسلت تلك الجيوش الوقاحـة لـــلادلاء بتصريحات رسمية عن عملها غير المشروع أمام مجلس الأمن . وكان عدوانها المسلح يستهـدف سحـق دولة اسرائيل المنشأة حديثا . وحقيقة فشلها في عدوانها المسلح لا تضفي الصبغة الشرعيـة عـلى انتهاكها للقانون الدولي . وفي الوقت ذاته ، فان ذلك العدوان المسلح يسقط عنها أيضا الحـق في أن تستشهد بأى شكل من الأشكال بقرار من قرارات الجمعية العامة كانت قد رفضته وسعت الـى تدميره في آن واحد .

وعندما سعى شرق الأردن ، في رسالة مؤرخة في ٢٠ أيار/مايو ١٩٤٨ وموجهة الى مجلس الأمن (S/760) الى تجنب مناقشة التدخل العسكرى غير المشروع لجيشه خارج حدوده ، ذكر ممثـل الولايات المتحدة ان موقف ملك شرق الأردن كان يتسم :

" بشيء من الصجرفة تجاه الأمم المتحدة ومجلس الأمن . فقد أرسل لنا ردا عـلى أسئلتنا . وهذه أسئلة وجهت اليه ، بوصفه حاكما يحتل أرضا خارج حدوده ، من جانـب مجلس الأمن ، الذى هو هيئة منظمة في العالم لتوجيه هذه الأسئلة اليه . . . " .

" ان الصجرفة التي يتسم بها ذلك الرد الموجه الى مجلس الأمن لهـي أفضـل دليل على المقصد غير الشرعي لهذه الحكومة من وراء غزو فلسطين بقوات مسلحـة والقيـام بالحرب التي تخوضها هناك . انها ضد السلم ؛ وليست في سبيل السلم . انهـا غـزو بهدف محدد . . .

" ولذلك فان أمامنا الآن أفضل نوع من الأدلة على الانتهاك الدولـي للقانـون : اعتراف أولئك الذين يرتكبون هذا الانتهاك"(١) .

---

(١) الوثائق الرسمية لمجلس الأمن ، السنة الثالثة ، رقم ٧٢ ، الجلسـة ٣٠٢ ، الصفحات ٤١ - ٤٣ .

Digitized by UN Library Geneva

وقد أيدت هذا الرأى أيضا غالبية أعضاء مجلس الأمن .

وشكل انتهاك الجيوش العربية للحدود الدولية لفلسطين عملا عدوانيا خرقا لميثاق الأمم المتحدة وللقانون الدولي العام . والاحتلال غير الشرعي الذى أعقب ذلك لأى اقليم كان يشكل في السابق جزءا من اقليم فلسطين الواقع تحت الانتداب ، من جانب أى جيش من الجيوش العربية الغازية ، بما فيها جيش شرق الأردن ، لا يمكن أن يكون أساسا لأى ادعاء شرعي . وقد كان " الضم " المقصود ليهودا والسامرة من جانب الأردن في عام ١٩٥٠ انتهاكا لكل من القانون الدولي العام ، واتفاق الهدنة العام بين اسرائيل والأردن لسنة ١٩٤٩ . ولذلك فانه مما لا يثير الدهشة ان العالم الخارجي رفض الاعتراف بصحة هذا العمل غير الشرعي القائم على أساس غزو الأردن ليهودا والسامرة بصورة غير قانونية لا على غيره ، وانه حتى الجامعة العربية هددت الأردن بالطرد منها بسببه .

لقد حاول الممثل الأردني أن يخفي في رسالته هذه الأخطاء الأساسية الكامنة في الادعاءات الأردنية بالاعتماد على قبول الأردن في عضوية الأمم المتحدة في عام ١٩٥٥ " دون معارضة " ، على الرغم من حقيقة أن الأردن كان يحتل بصورة غير قانونية في ذلك الوقت أقاليم خارج حدوده . وكما هو معروف جيدا ، فان قبول دولة في عضوية الأمم المتحدة لا يتضمن في حد ذاته اعترافا بحدودها . والواقع ان هنالك أمثلة عديدة على وجود نزاعات اقليمية يكون طرفا النزاع عضوين في الأمم المتحدة .

وفي أحسن الأحوال ، فان اعتماد الممثل الأردني على الظروف التي أحاطت قبول بلده في عضوية الأمم المتحدة يبدو انه جاء كتسليم في وقت متأخر وبصورة ملتوية بحقيقة أن اسرائيل لم تصوت ضده ، على الرغم من حقيقة أن الأردن كان يحتل أقاليم خارج حدوده .

كما أن الممثل الأردني أدخل في رسالته الحجة المثيرة للدهشة وهي " العضوية المشروطة " في الأمم المتحدة . وكما يدرك الممثل الأردني بلا شك ، فان الميثاق لا يتضمن أى شيء بشأن " العضوية المشروطة " وان الحجج التي ساقها بشأن هذه النقطة غير جديرة بالدراسة الجدية .

وأتشرف بأن أطلب تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة ، تحت البند ٣٠ من جدول الأعمال ، ووثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) يهودا ز. بلوم
السفير
الممثل الدائم

- - - - -

Digitized by UN Library Geneva